

Samir ALCHIKH ALI <sup>1</sup>

**ECONOMIC THOUGHT OF IBN KHALDUN AND ITS  
IMPLICATIONS IN CONTEMPORARY WESTERN ECONOMIC  
THOUGHT**

**Research Article**

**Received:**  
22/07/2020  
**Accepted:**  
03/08/2020  
**Published:**  
01/09/2020

This article has been  
scanned by **iThenticat**  
No plagiarism detected

**Copyright** © Published  
by Rimak  
Journal, [www.rimakjournal.com](http://www.rimakjournal.com)

Rimar Academy, Fatih,  
Istanbul, 34093 Turkey  
All rights reserved

**Abstract:**

The economic ideas put forward by Ibn Khaldun (ALmuqaema-Introduction) is a rich and fertile subject for research, which has aroused the interests of contemporary economists of different economic doctrines. A number of researchers have stopped at these ideas and their approach with the ideas of Adam Smith and Karl Marx, and some of them went as far as to consider Ibn Khaldun as the father The founder of economics who preceded the classic economic founders of modern economics by about four hundred years, and this conclusion did not stop there, but some, especially in American universities, found that many of the issues and problems in free capitalist economics can be found solutions and answers to them in the thought of Ibn Khaldoun. Ibn Khaldun touched on many issues, and clearly demonstrated the historical necessities of dividing labor according to professions and the prosperity of civilization, and studied the factors affecting determining the value of goods, products and prices, and singled out a place to talk about monopoly and the relationship between the size of taxes and the boom of markets or the crisis of economic depression, and did not Ibn Khaldun neglected the relationship between the size of the population and the size of demand in the markets, and the difference in purchasing power between the cities and civilizations, according to the level of urbanization and business prosperity. Finally, we stopped when Ibn Khaldun explained the role of luxury and corruption in the fall of civilizations.

**Key words:** Ibn Khaldoun, Thought, Economics, Western, Contemporary.

<sup>1</sup> Prof.Dr. , Mardin Artuklu University, Turkey, [shikhsa58@gmail.com](mailto:shikhsa58@gmail.com)

## الفكر الاقتصادي عند ابن خلدون وتداعياته في الفكر الاقتصادي الغربي المعاصر

سمير الشيخ علي<sup>2</sup>

### الملخص

تُعد الأفكار الاقتصادية التي طرحها ابن خلدون (مقدمة) مادة غنية وخصبة للبحث، قد أثارت اهتمامات اقتصاديين معاصرين من مذاهب اقتصادية مختلفة، فقد توقف عدد من الباحثين عند هذه الأفكار ومقاربتها مع أفكار آدم سميث وكارل ماركس، وذهب بعضهم إلى حد اعتبار ابن خلدون هو الأب المؤسس لعلم الاقتصاد الذي سبق المؤسسين الاقتصاديين الكلاسيكيين لعلم الاقتصاد الحديث بنحو أربعمئة سنة، ولم يقف هذا الاستنتاج عند هذا الحد، بل وجد بعضهم لاسيما في الجامعات الأمريكية، أن كثير من المسائل والمشكلات في الاقتصاد الرأسمالي الحر، يمكن الحصول على حلول وأجوبة لها في فكر ابن خلدون. فقد تطرق ابن خلدون إلى مسائل عديدة، وبين بشكل جلي الضرورات التاريخية لتقسيم العمل حسب المهن وازدهار الحضارة، ودرس العوامل المؤثرة في تحديد قيمة السلع والمنتجات والأسعار، كما أفرد مكاناً للحديث عن الاحتكار والعلاقة بين حجم الضرائب ورواج الأسواق أو أزمة الكساد الاقتصادي، ولم يغفل ابن خلدون العلاقة بين حجم السكان وحجم الطلب في الأسواق، وتفاوت القوة الشرائية بين الأمصار والحضارات حسب مستوى العمران وازدهار الأعمال. وأخيراً توقفنا عند تفسير ابن خلدون لدور الترف والفساد في سقوط الحضارات.

الكلمات المفتاحية: ابن خلدون، فكر، اقتصاد، غربي معاصر.

<sup>2</sup> أ. د.، جامعة ماردين أرتوكلو، تركيا، [shikhsa58@gmail.com](mailto:shikhsa58@gmail.com)

## المقدمة:

يبدو أن تسليط الضوء على الأثر الذي تركه العلامة الإسلامي (ابن خلدون) في علم الاقتصاد الحديث يأتي في وقت يعيش العالم فيه أزمات اقتصادية خانقة، هذه الأزمات المتكررة استدعت في السابق عدداً من علماء الاقتصاد في العالم الغربي لإعادة قراءة التراث الفكري الاقتصادي من جديد، كما فعل شومبيتر، وقد انتبه بعض الدارسين لأفكار ابن خلدون الثاقبة في فهم هذه المشكلات، مما مكنهم من إيجاد حلول لها، فقد تم انجاز العديد من الأعمال والأبحاث والمقالات التي تناولت فكره في بلدان العالم المختلفة، وقد حاولت بعض هذه الدراسات القيام بمقاربات علمية رصينة بين أفكار ابن خلدون وأفكار آدم سميث وماركس، والتأكيد على اسبقية (ابن خلدون) في الحديث عن أهم المسائل التي اثارها الفكر الاقتصادي الكلاسيكي، لا بل ظهرت دراسات حديثة ذهبت أبعد من ذلك، للتأكيد على دور ابن خلدون في فهم مسائل اقتصادية حديثة مثل تقسيم العمل الدولي، واختلاف التكاليف والأسعار بين المناطق الجغرافية، وأثر ذلك في اختلاف القيم والأسعار الدولية، والأهم من ذلك فهم ابن خلدون لعلاقة حجم الضرائب في التوازن بين العرض والطلب في الاقتصاد الكلي، وأثر الضرائب التصاعدي في ظهور أزمات الكساد الاقتصادي في الأسواق، إضافة لرصد ابن خلدون العلاقة بين السكان وحجم الطلب على السلع الأساسية والسلع الكمالية وتأكيد ابن خلدون على الترف والعوامل المؤدية لسقوط الحضارة. وسنحاول في هذه الورقة تسليط الضوء على هذا المناخ الفكري والنقاشات التي اثارها بعض الكتاب الاقتصاديين في عدد من الجامعات الغربية، لاسيما وأن أولى محاولات نشر فصول المقدمة في اللغات الغربية تعود إلى القرن الثامن عشر، مما يثير التساؤل حول العلاقة بين الأفكار التي طرحتها (المقدمة) وبين (آدم سميث) فالمقدمة تم انجازها في منتصف سنة 779هـ/1376م وكتاب آدم سميث (بحث في طبيعة ثروة الأمم وأسبابها) الذي صدر لأول مرة سنة 177 م متأخراً أربعمئة سنة من فراغ ابن خلدون من كتابة "المقدمة" (شيخ الارض، 1985، ص112) وقد استدعت أفكار ابن خلدون اهتمام السياسيين ودعاة الليبرالية الجديدة في مرحلة متأخرة من القرن العشرين، للارتكاز على أفكار (ابن خلدون) في الترويج لليبرالية الجديدة، والاستفادة من آرائه في إعادة فهم الكثير من الأزمات الاقتصادية وتطوير هذه الأفكار، في حين لم يلق بالاً لهذا الأثر عدد كبير من الباحثين العرب والمسلمين في علم الاقتصاد واكتفوا بما كتبه الكتاب الغربيون عن ابن خلدون، كما لم تحاول العديد من الحكومات العربية والإسلامية الاستفادة من أفكار ابن خلدون، للخروج من المأزق التاريخي الذي وقعوا فيه بحالة من التخلف والتبعية للعالم الخارجي.

### أولاً: التعريف بابن خلدون وحياته العلمية وعصره

عبد الرحمن بن محمد بن الحسن خلدون بن جابر الحضرمي (1332-1406) مؤرخ ومفكر إسلامي رائد في علم الاجتماع والاقتصاد، تعود أصوله إلى عائلة يمنية من حضرموت، وقد هاجر جده خلدون بن عثمان إلى الأندلس واستقر في اشبيلية، وشغل خلدون ومن بعده ولده محمد عدة مناصب في الدولة الأموية في الأندلس، وعند سقوط دولة الموحدون في اشبيلية هاجرت الأسرة إلى المغرب لأقصى، واستقرت في تونس حيث ولد العلامة عبد الرحمن سنة 1332م. هكذا فقد نشأ ابن خلدون في عائلة ارستقراطية توارثت العلم والرئاسة أباً عن جد.

درس عبد الرحمن في جامع الزيتونة علوم الفقه والحديث والعلوم العقلية والفلسفة والعلوم الطبيعية، وحفظ القرآن بالقراءات السبع، وأكبَّ على قراءة الشعر وأتقن اللغة العربية، وأجيز في أكثر من إجازة في العلوم، فقد أخذ علوم الفقه على يد ابو محمد عبد المهيم الحضرمي، واخذ عن ابو عبد الله محمد بن ابراهيم الأبلي العلوم العقلية (الفلسفة والحكمة والمنطق) والعلم الطبيعي الخاص بالجماد والنبات والحيوان والكواكب، والعلم الألهي وعلم المقادير، وقد ألم بالعلوم النقلية وبالعلوم العقلية المأمأ كاملا ودرس علاقتها بالعمران. وحين بلغ ابن خلدون سن السابعة عشرة في سنة 749هـ اجتاح الطاعون الجارف أفريقيا والبلاد الإسلامية وأوربا ومات والده بالطاعون ومعظم العلماء والمشايخ فذهب إلى فاس مدينة العلوم والآداب والفنون ولازم أساتذته الأبلي (الساعاتي، 2006، ص21-35)

**1-حياته السياسية:** عاش ابن خلدون في عصر مليء بالصراعات والحروب، وكان العلماء مقربين من الحكام فيأخذون بأرائهم ويستخدمونهم في الوظائف الرفيعة، فتم تكليفه بمناصب عديدة، نظراً لإلمامه بعلوم عديدة وإطلاعه الجيد على الأحوال السياسية والاجتماعية في الأندلس والمغرب، وتأثيره على القبائل والعشائر في المغرب. كان ابن خلدون صاحب مشروع سياسي في توحيد دول- المدن في المغرب المتصارعة في دولة موحدة، وتولى مناصب عديدة كالقضاء والحجابة وأمانة سر والسفارة، حيث كلفه ثالث ملوك بني الاحمر بالسفارة للتفاوض مع ملك أشبيلية بعد استيلاء الأسبان عليها لعقد صلح معه (المغربي، 1988، ص12). ولما وصل ابن خلدون إلى حالة من اليأس في العمل السياسي، اعتزل السياسة ومكث في قلعة (ابن سلامة) قرب وهران بالجزائر، وكتب مسودة (المقدمة) وبعدها عاد إلى تونس

وانكب على اكمال عمله في كتاب العبر وتدقيقه في سنة 783هـ/1381 ثم هاجر إلى مصر واستقر فيها سنة 784هـ/1382 إلى أن وافته المنية وتوفي في 17 آذار 1406 (الساعاتي، 2006، ص56)

2- مؤلفاته: انشغل ابن خلدون في علوم متعددة وكتب في مجالات متعددة، من كتبه (لباب المحصول في أصول الدين) و(شفاء السائل في تهذيب المسائل) ولخص كتب (الإمام فخر الدين الرازي) وكتب (ابن رشد)، لكن مؤلفه الأكثر شهرة في العالم كان كتاب (المقدمة) وعنوانه بعنوان (كتاب العبر، وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر، ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر) التي احتوت فصولاً في فلسفة التاريخ والاقتصاد وعلم (ال عمران) أو علم الاجتماع وعلم الاجتماع السياسي، والجغرافيا البشرية، ونظرية في المعرفة وتصنيف العلوم.. الخ وهناك نسخة أولى من مخطوط (المقدمة) هي النسخة التونسية قبل التعديل، وأهداها ابن خلدون إلى السلطان أبي العباس عام 1382م، والنسخة الثانية المعدلة بخط ابن خلدون المعروفة بالنسخة الفاسية، وبين النسختين نحو 14 عاماً، فالأولى كانت قبل هجرة ابن خلدون إلى مصر، أما النسخة الفاسية فكانت أوسع وفيها إضافات ابن خلدون بعد رحلته لمصر والمشرق، التي أهداها ابن خلدون لمكتبة جامع القرويين في فاس وأطلق عليها النسخة الوقفية، وكانت موقوفة للدارسين للاستعارة والنسخ لمن يريد نسخها واستعارتها (الحصري، ، 1967، ص134-135) ويوجد نسخ عديدة من هذه النسخة في العالم في مكتبات برلين وميونخ وبطرسبورغ وباريس واكسفورد وميلان وفلورانس، وكانت أفضل نسخة حققها عن أربع نسخ المستشرق الفرنسي كاترمير عام 1858م وصدرت في باريس في ثلاثة مخطوطات، و صدر المخطوط الرابع في ميونخ (المغربي، ص30) لكن أفضل الطبقات العربية كانت الطبعة المحررة من قبل عالم الاجتماع المصري علي عبد الواحد وافي في أربعة أجزاء بين أعوام (1957-1962) وتبدو وكأنها تلخيص لطبعتي بولاق وكاترمير، (الحصري، ص133-134) أما الترجمات فقد تم ترجمة (المقدمة) إلى عدة لغات منها (التركية والفرنسية والإنكليزية والبرتغالية) وقد انتشرت (المقدمة) في أوروبا بعد سقوط الأندلس فظهرت ترجمة ناقصة وملينة بالأخطاء في موسوعة دربلو الشرقية عام 1697م، كما ترجم (المقدمة) المستشرق الفرنسي سيلفيستر دي ساي في عام 1806 تلاها بمقالات أخرى عام 1810م (Say، 1810) ونشر المستشرق النمساوي هاممر بورشتغال سنة 1812 فصول الأبواب الخمسة من المقدمة (الحصري، ص613) وكانت أولى المحاولات في فرنسا على يد غارسن دوساي الذي نشر فصول (المقدمة) نقلاً عن نسخة محفوظة في المكتبة الملكية في باريس أضاف لفصل السادس للمقدمة عام 1824م، ثم في عام 1825 نشر شولتز مقالة عن ابن خلدون في المجلة الآسيوية ودعا فيه لترجمة المقدمة، أثارت اهتمام كاترمير فقام بنسخ ونشر المقدمة في ثلاثة أجزاء عام 1858م ثم حاول أن يترجمها فوافته المنية فشرع على ترجمتها بعده البارون دوسلان (De Slane، ، 1862، p.56-68) ونشر الترجمة في ثلاثة مجلدات بين عامي 1862-1868م (الحصري، 252) وكانت أفضل ترجمة لمقدمة ابن خلدون على الإطلاق ظهرت في أوروبا، كما يؤكد مونتاي هي الترجمة الانكليزية، التي انجزها فرانز روزنتال رئيس قسم اللغات الشرقية بجامعة يال الأمريكية ونشرت عام 1958م (المرجع السابق، ص129) حيث اعتمد على طبعة كاترمير والنسخة التركية والنسخة المصرية وهي أتمها، وقد كتب ناتانيل شميث استاذ اللغات السامية في جامعة (كورنلي) الولايات المتحدة في عام 1930م (ابن خلدون مؤرخ وفيلسوف اجتماعي) يقول: أربعمئة سنة انقضت على موت ابن خلدون عندما ظهرت أولى بعض الإشارات على يد الفرنسي عام 1806 سيلفيستر دي ساسي، ولو أن المفكرين المؤسسين في علم الاجتماع اطلعوا على كتاب هذا المفكر الفذ والعبقري الذي سبقهم بنحو أربعمئة سنة واستفادوا من منهجه لكانوا تقدموا في هذا العلم بسرعة بالغة) (الحصري، 256)

#### ثانياً: الأفكار الاقتصادية عند ابن خلدون

قبل الدخول في منظومة المفاهيم الاقتصادية عند ابن خلدون، لا بد من التوقف عند مفهوم (ال عمران البشري) ومحاولة ابن خلدون التأسيس لعلم وضعي في دراسة المجتمع، ففي الباب الأول من الكتاب الأول من المقدمة، يعرف ابن خلدون علم العمران فيقول: اعلم أنه إنما كانت حقيقة التاريخ أنه خبر عن الاجتماع الإنساني الذي هو عمران العالم، وما يعرض لطبيعة ذلك العمران من الأحوال مثل التوحش والتأنس والعصبية وأصناف التغلبات للبشر بعضهم على بعض، وما ينشأ عن ذلك من الملك والدول ومراتبها، وما ينتحله البشر بأعمالهم ومساعيهم من الكسب والمعاش والعلوم والصنائع، وسائر ما يحدث في ذلك العمران بطبيعته من الأحوال (ابن خلدون، المقدمة، 2001، ص 46) وهذا العلم برأيه علم مستنبط النشأة إذ يقول: (لعمري لم أقف على الكلام في منحاه لأحد من الخليقة. ما أدري أغفلتهم عن ذلك وليس الظن بهم أو لعلهم كتبوا في هذا الغرض واستوفوه ولم يصل إلينا، وكان هذا علم مستقل بنفسه. فإنه ذو موضوع وهو العمران البشري والاجتماع الإنساني، وذو مسائل وهي بيان ما يلحقه من العوارض والأحوال لذاته واحدة بعد أخرى. وهذا شأن كل علم من العلوم وضعياً كان أو عقلياً. واعلم أن الكلام في هذا الغرض مُستحَدث الصنعة، غريب

النزعة، غزير الفائدة، عثر عليه البحث وأدى إليه الغوص (ابن خلدون، 2001، ص49) قد قسم ابن خلدون العمران البشري حسب تطور المجتمعات الإنسانية تاريخياً إلى نوعين فأردف يقول: (ومن هذا العمران ما يكون بدوياً، وهو الذي يكون في الضواحي وفي الجبال وفي الحلال المنتجة في القفار وأطراف الرمال ومنه ما يكون حضرياً، وهو الذي بالأمصار والقرى والمدن والمدر للاعتصام بها والتحصن بجدرانها). بيد أن هذين الشكّلين ليسا مختلفين في النوع في النوع فحسب، بل في درجة التطور؛ (فالاقتصاد البدوي هو الأساس الذي يفضي إلى الاجتماع الحضري (ابن خلدون، المقدمة، 2001، ص207) نلاحظ في هذا التحديد لموضوع علم (العمران البشري) تداخل لحقول معرفية متعددة اجتمعت معاً في الاجتماع الإنساني هي: التاريخ والاجتماع والاقتصاد، واعتمد ابن خلدون المنهج الاجتماعي-التاريخي وهو منهج اتبعه وماكس فيبر وماركس فيما بعد، فنظر ابن خلدون للظواهر الاجتماعية والاقتصادية من منظور دينامي، واستخدم في فهمه للاقتصاد منهجية علمية تجمع بين تحليل الظواهر الكلية والظواهر الجزئية، أو ما انطلق عليه التحليل الاقتصادي الكلي والتحليل الجزئي، بالنظر للظواهر الاقتصادية من حيث النشأة والتطور، فربط ابن خلدون بين الجوانب الاقتصادية والاجتماعية للظواهر المدروسة، في فهمه للعلاقة بين التاريخ والاقتصاد والمجتمع في وحدة كلية متناسقة، في وقت لم تكن هناك أية بوادر فكرية في الغرب للحديث عن علم الاجتماع أو علم الاقتصاد، ولم يظهر علم الاجتماع الاقتصادي كعلم سوسولوجي مستقل يبحث في هذه العلاقات، وقد ذهب بعض الدارسين العرب في الحديث عن المنهجية العلمية التي اعتمدها ابن خلدون في (المقدمة) إلى مذاهب حديثة بالقول: أنه استخدم في تحليل الظواهر الاقتصادية منهجية الاقتصاد الجزئي والمنهج الميكرو-سوسولوجي، وسبق تاريخياً آدم سميث بنحو أربعة قرون، فكان أول من وضع دعائم علم الاقتصاد وأسس لمذهب الاقتصاد الحر، الذي أسست له النظريات الاقتصادية، التي نُسبت إلى غيره من الاقتصاديين المحدثين بعد مئات السنين (مراد، 1962 ص207). على أية حال استخدم ابن خلدون عدداً من المفاهيم، تُعد اليوم مفاهيم أساسية لفهم آليات تطور اقتصاد السوق، وسنحاول في هذه البحث التوقف عند أهم المقولات والظواهر الاقتصادية التي تناولها ابن خلدون وأهمها:

**1- مفهوم العمل وأنواعه:** ميّز ابن خلدون بين مفهومي (الكسب) و(الرزق)؛ في تصنيفه لأشكال العمل الإنساني وأنواع الأنشطة الاقتصادية (الرعي والصيد والزراعة والصناعة والتجارة) بقوله: (إعلم أن المعاش هو عبارة عن ابتغاء الرزق والسعي في تحصيله، وهو مُقَعَّل من العيش. كأنه لما كان العيش الذي هو الحياة لا يحصل إلا بهذه، جعلت موضعاً له على طريق المبالغة، ثم أن تحصيل الرزق وكسبه إما أن يكون بأخذه من يد الغير وانتزاعه بالاعتداء عليه، على قانون متعارف، ويسمى مغرماً وجباية، وإما أن يكون من الحيوان الوحشي باقتناصه وأخذه برمييه من البر أو البحر، ويسمى اصطياً، وأما أن يكون من الحيوان الداجن باستخراج فضوله المتصرفه بين الناس في منافعهم، كاللبن من الأنعام، والحريز من دوده، والعسل من نحله، أو يكون من النبات في الزرع والشجر بالقيام عليه وإعداده لاستخراج ثمرته ويسمى هذا كله فلحاً، وإما أن يكون الكسب من الأعمال الإنسانية، أما في مواد بعينها، وتسمى الصنائع من كتابية وتجارة وخياطة وحياسة وفروسية وأمثال ذلك، أو في مواد غير معينة، وهي جميع الامتهانات والتصرفات، وإما أن يكون الكسب من البضائع وإعدادها للأعواض، إما بالتقلب بها في البلاد أو احتكارها وارتقاب حوالة الأسواق فيها وسمي هذا تجارة. فهذه وجوه المعاش وأصنافه؛ لكن العمل قد يكون ظاهراً وقد يكون غير ظاهر، فقد يكون ظاهراً للعيان، ولا يحتاج إلى أي بيان، إذا نظرنا إلى الصنائع المختلفة مثل صنع الصيوان والكرسي فالحليب لا بد من حلبه ونقله إلى راغبيه؛ والحلب والنقل عملان؛ والثمار لا بد من قطفها وتوزيعها؛ والقطف والتوزيع عملان؛ والمعدن لا بد من استخراجهم وصنعهم؛ والاستخراج والصنع عملان (ابن خلدون، المقدمة، 2001، ص479-480) هذا التمييز بين مفهومي الرزق والكسب فسّره ابراهيم العويبي في مقالة له بعنوان (ابن خلدون ابو الاقتصاد) بقوله: ميز ابن خلدون بين الرزق وبين الكسب، فالرزق يعني هو أن يعمل الإنسان لأجل نفسه لإشباع حاجاته، أما الكسب فيعني أن الإنسان يعمل من أجل بيع ما ينتجه للغير، أو من أجل التبادل في السوق، كما تحدث عن الفرق بين الربح والكسب، باحتساب كلفة المواد الأولية الخام والموارد الطبيعية لتحديد سعر المنتج (Oweiss)، 1988، <https://faculty.georgetown.edu/imo3/ibn.htm>

**2- تقسيم العمل الاجتماعي:** انشغل الفكر الغربي بين مؤيد ومعارض لفكرة (تقسيم العمل الاجتماعي) وضروراته، وانفق كل من دوركايم وأدم سميث جهداً كبيراً لإثبات فكرتهم التي انتقدتها ماركس بشدة، فقد حاول دوركايم في كتابه (تقسيم العمل الاجتماعي) أن يبين من الناحية التاريخية كيف انتقل البشر من المجتمعات التقليدية الزراعية إلى المجتمعات الحديثة عبر تقسيم العمل، إذ يقول: (فانتقل الإنسان من المجتمع الميكانيكي الآلي، حيث كان الأفراد متشابهين ومتماثلين في أفعالهم وتصرفاتهم، إلى المجتمع العضوي الذي أصبح الأفراد فيه مختلفين ومستقلين ومتخصصين بسبب تقسيم العمل الاجتماعي، فهناك علاقات وظيفية وتكامل بين الأفراد على صعيد المهن والأعمال

والاختصاصات، فالتقسيم الاجتماعي للعمل ليس تقسيماً اقتصادياً فحسب، بل اجتماعياً أيضاً) (دوركهائم، 1982، ص 78) وفي الواقع فإن تركيز دوركهائم على هذه المقولة كان يهدف إلى التأكيد على فوائد التخصص في زيادة الانتاجية وتحقيق التضامن العضوي بين أفراد المجتمع إذ يقول: (أن التخصص في الانتاج وتقسيم العمل يحقق المردودية والانتاجية العالية وتراكم الثروة، وهو ثمرة التعاون والتضامن العضوي، على الرغم من اختلاف الناس فيما بينهم على مستوى المهن والأعمال والتخصصات؛ إلا أن ذلك بمثابة تكامل مجتمعي واقتصادي، يحقق التوازن والانسجام في المجتمع الليبرالي) (دوركهائم، 1982، ص 279-280) أما آدم سميث فقد ركز في بداية الفصل الأول من كتاب (ثروة الأمم) على مقولة تقسيم العمل ليبين فوائد تقسيم العمل في الصناعة في زيادة الانتاجية في مثاله الشهير عن مصنع للدبابيس، فبين أن: (تقسيم الإنتاج الذي تزيد عملياته على قرابة 18 عملية مختلفة، فالعامل الواحد إذا أنجز كل هذه العمليات بمفرده، ربما لن يتمكن من صناعة أكثر من عشرين دبوساً في اليوم، أما إذا جرى تقسيم العمل بين أشخاص مختلفين، يقتصر عمل كلٍّ منهم على واحدة أو اثنتين من العمليات المنفصلة، فإن فريقاً من عشرة أشخاص أقوى يمكنه صناعة 4800 دبوس في اليوم، أي ما يعادل 480 دبوس لكل عامل، وهذا يساوي 240 ضعف ما ينجزه العامل الذي يصنع الدبابيس بمفرده يومياً (..) فتقسيم العمل هنا يقلل الزمن المهدور في الحركة والوقت الضائع في الانتقال من أداة إلى أخرى ويزيد مهارات العمل باستخدامه أدوات أدق (Smith، 2006، pp.7-8) كما عمم حديثه عن فوائد تقسيم العمل ليشمل الزراعة والصناعة، أو بين الريف والمدينة فقال: (في أي مجتمع متطور، يعتبر التبادل السلعي الأساسي هو الذي يتم بين سكان المدينة وسكان الريف. ويتلخص في مبادلة المنتجات الزراعية الخام مع المنتجات الصناعية، في الوقت ذاته يتم هذا التبادل بشكل غير مباشر أو بواسطة النقد المعدني أو الورقي فالقرية تزود المدينة بالمواد الغذائية والمواد الأولية، في حين تدفع المدينة مقابل هذا المؤن ما تنتجه من مصنوعات جاهزة لسكان القرية، فالمدينة من تلقاء نفسها لا تستطيع إنتاج الغذاء ووسائل المعيشة، فهي تحصل على وسائل المعيشة من القرية. بيد أنه يجب ألا نفهم المنافع التي تحصل عليها المدينة، وكأنها تنطوي على غبن للريف، فالمنافع هنا متكافئة ومتبادلة وكل منها يشترط وجود الآخر. وفي هذه الحالة كما في الحالات الأخرى لتقسيم العمل، فإن الجميع مستفيدون في دخولهم هذا التقسيم فسكان القرية يشتركون من المدينة كميات أكبر من المنتجات الصناعية في التبادل، مقابل منتج أنفقوا عليه جهداً شخصياً أقل فيما لو اضطروا في هذه الحالة للقيام بأنفسهم بإنتاج هذه المنتجات الجاهزة التي تأتيهم من المدينة) (سميث، 1962، ص 279) كان هذا التمهيد ضرورياً قبل الحديث عن فكرة ابن خلدون، التي كانت متقدمة على هذه التفسيرات، حين بين أن تقسيم العمل حالة طبيعية في الاجتماع الإنساني بقوله: (اعلم أن اختلاف الأجيال في أحوالهم إنما هو باختلاف نحلتهم من المعاش؛ فإن اجتماعهم إنما هو للتعاون على تحصيله والابتداء بما هو ضروري منه وبسيط قبل الحاجي والكمالي. فمنهم من يستعمل الفلح من الغراسة والزراعة؛ ومنهم من الغنم والبقر والمعز والنحل والدود لنتاجها واستخراج فضلاتها) (ابن خلدون، المقدمة ص 149-150). ومن منظور دينامي بين ابن خلدون دور تقسيم العمل في التطور الاجتماعي والانتقال نحو المدنية والحضارة بقوله: (ثم إذا اتسعت أحوال هؤلاء المنتحلين للمعاش وحصل لهم ما فوق الحاجة من الغنى والرفه، دعاهم ذلك إلى السكن والدعة، وتعاونوا في الزائد على الضرورة، واستكثروا من الأقوات والملابس، والتأنق فيها وتوسعة البيوت واختطاط المدن والأمصار للتحضر. ثم تزيد أحوال الرفه والدعة فتجيء عوائد الترف البالغة مبالغها في التأنق في علاج القوت واستجادة المطابخ وانتقاء الملابس الفاخرة في أنواعها من الحرير والديباج وغير ذلك، ومعالجة البيوت والصروح وإحكام وضعها في تنجيدها، والانتهاج في الصنائع في الخروج من القوة إلى الفعل إلى غاياتها، فيتخذون القصور والمنازل، ويجرون فيها المياه ويعالون في صرحها، ويبالغون في تنجيدها، (..) واستجادة ما يتخذونه لمعاشهم من ملبوس أو فراش أو آنية أو ماعون. وهؤلاء هم الحضرة، ومعناه الحاضرون، أهل الأمصار والبلدان. ومن هؤلاء من ينتحل في معاشه الصنائع ومنهم من ينتحل التجارة. وتكون مكاسبهم أنمي وأرفه من أهل البدو؛ لأن أحوالهم زائدة على الضروري ومعاشهم على نسبة وجدهم) (ابن خلدون، 2001، ص 150) لم يبذل ابن خلدون جهداً كبيراً لبيان أن تقسيم العمل هو أمر طبيعي تستدعيه ضرورات الاجتماع الإنساني، وأن التخصص في المهن يؤدي إلى زيادة الانتاج بالقول: (إلا أن قدرة الواحد من البشر قاصرة عن تحصيل حاجته من ذلك الغذاء، غير موفية له بمادة حياته منه. ولو فرضنا منه أقل ما يمكن فرضه وهو قوت يوم من الحنطة مثلاً، فلا يحصل إلا بعلاج كثير من الطحن والعجن والطبخ. وكل واحد من هذه الأعمال الثلاثة يحتاج إلى مواعين وآلات لا تتم إلا بصناعات متعددة من حداد ونجار وفاخوري. هب أنه يأكله حبا من غير علاج، فهو أيضاً يحتاج في تحصيله حبا إلى أعمال أخرى أكثر من هذه، من الزراعة والحصاد والدراس الذي يخرج الحَبّ من غلاف السنبل. ويحتاج كل واحد من هذه إلى آلات متعددة وصنائع كثيرة أكثر من الأولى بكثير. ويستحيل أن توفي بذلك كله أو ببعضه قدرة الواحد. فلا بد من اجتماع القدر الكثيرة من أبناء

جنسه ليحصل القوت له ولهم، فيحصل بالتعاون قدر الكفاية من الحاجة لأكثر منهم بأضعاف) (ابن خلدون، 2001، ص54) لقد توقف عدد من الباحثين الغربيين عند مقولة (تقسيم العمل الاجتماعي) عند ابن خلدون ومقارنتها مع فهم آدم سميث، ومن بين هؤلاء (دانيال أولاه) المتخصص في التحليل الاقتصادي، فكتب مقال بعنوان (العالم العربي المدهش الذي تغلب على آدم سميث بنصف الألفية) يقول: (بيرز ابن خلدون في مثال الحصول على الحبوب، أن تقسيم العمل يخلق قيمة فائضة، وهكذا لا يستطيع المنتج الاستغناء عن مجموعة من القوى الكثيرة من بين زملائه من الكائنات، إذا كان يريد الحصول على الطعام لنفسه ولهم، فمن خلال التعاون يمكن تلبية احتياجات عدد من الأشخاص أكبر بكثير من احتياجاتهم، ومثاله هذا ليس أقل تعبيراً عن مصنع الدبوس في سميث، لكن المثال الأنصع عند ابن خلدون، استخدام مثال صناعة نقش الأبواب والكراسي. فيقوم أحدهم بتدوير وتشكيل قطع من الخشب في مخرطة ثم يقوم الشخص بتجميع هذه القطع معاً، بحيث تظهر للعين وكأنها قطعة واحدة. فمن السهل أن نفهم أن ابن خلدون قدم أفكاراً متشابهة جداً لأفكار آدم سميث، لكنه سبق الفيلسوف الغربي بمئات السنين(..) وقد يكون التفكير الخلدوني مألوفاً بشكل محرج بالنسبة لاقتصادي اليوم، فهو يذكر أن تقسيم العمل يخدم كأساس لأي مجتمع متحضر، ويحدد تقسيم العمل ليس فقط على مستوى المهن فحسب، بل في السياق الاجتماعي والدولي أيضاً، فالأمثلة التي يسوقها ابن خلدون عن تقسيم العمل ليست أقل تعبيراً عن مثال تقسيم العمل في مصنع الدبوس لآدم سميث، لكن ابن خلدون قال أكثر عن الاقتصاد في تحليله للأسواق ودور تقسيم العمل السوق بطريقة تعليمية بسيطة تشبه إلى حد بعيد طريقة الاقتصادي ألفريد مارشال (OLÁH)، <https://evonomics.com/amazing-north-african>

**3- العمل الإنساني ومفهوم القيمة:** يُعدّ مفهوم القيمة مفهوماً أساسياً في علم الاقتصاد الكلاسيكي (آدم سميث وريكاردو وجونز وكارل ماركس) في محاولتهم لبيان الأساس الذي يتم به تحديد قيم السلع وفهم قوانين السوق، وقد قدم ابن خلدون تحديداً لمفهوم القيمة الاقتصادية متقدماً جداً على عصره، بالنظر إلى العمل على أنه أساس القيمة لجميع السلع والمقتنيات المعدة للاستهلاك أو التبادل، وليس المقصود بالقيمة هو امتلاك العمل نفسه فالعمل لا يُمتلك وإنما المقصود بالقيمة هو قيمة العمل إذ يقول: (فاعلم أن ما يفيد الإنسان ويقتنيه من الممتلكات، إن كان من الصنائع فالمفاد المقتنى منه هو قيمة عمله، وهو القصد بالقيمة، إذ ليس هنالك إلا العمل وليس بمقصود بنفسه للقيمة. وقد يكون مع الصنائع في بعضها غيرها مثل النجارة والحياسة معهما الخشب والغزل، إلا أن العمل فيهما أكثر، فقيمتها أكثر. وإن كان من غير الصنائع، فلا بد من قيمة ذلك المفاد والقيمة من دخول قيمة العمل الذي حصلت به، إذ لولا العمل لم تحصل قنيتها. إنه لا بد لنا من تقرير أن ما يفيد الإنسان من اقتناء الصنائع هو قيمة المبدول في صناعاتها، إذ ليس هناك إلا العمل لكنه ليس مقصوداً بنفسه للقيمة) (ابن خلدون، 2001، ص 478) وضرب ابن خلدون مثلاً عن العمل المبدول في بناء بيت من البيوت، فإن ما نقتنيه بشراء هذا البيت في الحقيقة هو ناتج هذا العمل، وهو البناء على وجه معين، لا العمل نفسه. وعلى هذا النحو (يتبين لنا بوضوح أن المفادات والمكتسبات كلها أو أكثرها هي قيم الأعمال الإنسانية) (ابن خلدون، المقدمة، ج3، 1960، ص896). شغلت فكرة العمل كأساس في تحديد القيمة الاقتصادية عدداً من الاقتصاديين الغربيين، وكانت هناك إشارات مبكرة، يعتقد بعض الدارسين للمقدمة أن البريطاني ديفيد هيوم قد اقتبس عن ابن خلدون فكرة العمل ليؤكد أهمية العمل في تحديد القيمة في مقالة بعنوان (الخطابات السياسية) التي نشرت في عام 1752 بقوله: (كل شيء في هذا العالم يتم شراء من خلال العمل) (Hume، 1752، p. 12) لكن أكثر ما أثار الباحثين التشابه الكبير بين تحديد ابن خلدون لمفهوم القيمة وفهم آدم سميث الذي شرح المفهوم بقوله: (ما يتم شراؤه بالمال أو بتبادل السلع هو شراء العمل، الذي هو من كد أجسادنا، هذه الأموال أو تلك البضائع تحتوي على كمية معينة من العمل، الذي نحن نستبدله بقيمة الكمية المساوية له، وبالتالي فإن قيمة أي سلعة، لدى الشخص الذي يمتلكها لاستخدامها أو استهلاكها أو استبدالها بسلع أخرى، يساوي كمية العمل التي تمكنه من الشراء أو التبادل مع سلع مساوية لها في القيمة، وبالتالي؛ فإن العمل هو المقياس الحقيقي للقيمة القابلة للتبادل مع جميع السلع) (Smith، 1937، p. 30) كما تحدث سميث عن نوعين للقيمة هما: (القيمة الاستعمالية وتعني قدرة السلعة على تلبية حاجة أو منفعة، والقيمة التبادلية وتعني قدرة السلعة على الاستبدال بأشياء أو سلع أخرى) (سميث، 2007، ص42) وأكد (أن قدرة سلعة على التبادل مع سلعة أخرى يتم تقديرها بقيمتها التبادلية، حيث يتم النظر إلى القيمة كعمل ملموس) (..) فقيمة العمل المرتبطة بكل سلعة تعد مقياساً لقيمتها الفعلية، والقيمة التبادلية للسلعة تعد ثمناً يعبر عنه بالذهب والفضة فالثمن الحقيقي للقيمة لا يتغير مع تغير الزمن لأنه يكمن في العمل) (سميث، 2007، ص47).

لا شك أن تحديد آدم سميث لمفهوم القيمة مهماً، لكن ماركس تنكر لأفكار آدم سميث ووجه له سهام النقد، مؤكداً على فكرة ابن خلدون (في أن العمل الإنساني لا يمكن امتلاكه، وإن ما يتم امتلاكه هو القيمة التي يخلقها العمل الإنساني)

وأدعى ماركس أنه أول من اكتشف الصفة المزدوجة للقيمة الذي تتضمنه السلعة متجاهلاً آدم سميث بقوله: (في البدء تبتد لنا السلعة على أنها مركب ثنائي من القيمة الاستعمالية والقيمة التبادلية، واتضح لنا فيما بعد ان العمل هو الآخر يتمتع بنفس الطبيعة المزدوجة، فما ان يتم التعبير عن هذا العمل بواسطة القيمة حتى لا يعود مالكاً لنفس الخصائص التي كان يملكها بوصفه خالفاً للقيمة الاستعمالية) (ماركس، رأس المال، ج1، 1947، ص7) لقد أثارت هذه النقاشات اهتمام تشارلز عيساوي المتخصص في التاريخ الاقتصادي للشرق الأوسط فعقب بقوله: (لقد بذل الاقتصاديون الغربيون جهداً كبيراً في شرح مفهوم القيمة، ونسبت هذه النظرية إلى آدم سميث ومن بعده إلى ريكاردو، لإثبات صحة هذه النظرية التي تقول إن قيمة تبادل الأشياء تكون مساوية لوقت العمل المستخدم في إنتاجها بناءً على هذا المفهوم، كما خلص كارل ماركس إلى أن أجور العمل يجب أن تساوي قيمة العمل، وأن الرأسماليين يحصلون على فائض القيمة غير مدفوعة الأجر ويستغلون جهود الطبقة العاملة أو البروليتاريا. ومع ذلك كان ابن خلدون قد سبقهم وكان مؤمناً باقتصاد السوق الحر، فهو أول من قدم نظرية في العمل والقيمة) (Issawi، 1950، p. 80)

**4- مفهوم القيمة المضافة:** من المدهش حقاً بالنسبة لنا ولعدد من الدارسين لمقدمة ابن خلدون، أن يشرح ابن خلدون قبل خمسة قرون من ظهور علم الاقتصاد السياسي مفهوم (القيمة المضافة) التي تنتج عن تصنيع المواد الأولية، بعد أن يتم بذل عمل لاستخراجها أو إنتاجها، ومن ثم قيام منتجين آخرين ببذل عمل جديد لتحويلها إلى سلعة ذات قيمة أكبر بكثير، فقد بين ابن خلدون هذه المسألة بمنتهى البساطة بقوله: (أن النجارة يكون معها الخشب؛ وأن الحياكة يكون معها الغزل؛ فإذا أنعمنا النظر فيها قليلاً، وجدنا قيمة العمل فيها أكثر من قيمة الأشياء التي تكون معها. ولتوضيح ذلك، لنفكر بقيمة العمل المبذول في بناء بيت من البيوت، فإن قيمة العمل المبذول هنا أكبر بكثير من قيمة المواد المستخدمة في البناء) (ابن خلدون، المقدمة، 1960، ج3، ص896). كانت فكرة (تقسيم العمل) عند ابن خلدون قد استمدت الباحث محمد طيب الحمدي ليطلق على ابن خلدون في مقالة له بعنوان (ابن خلدون هو الأب لفكرة تقسيم العمل) وقد شرح وجهة نظره بقوله: (قدم ابن خلدون امثلة عديدة عن فوائد تقسيم العمل، بأنه يخدم كأساس لأي مجتمع متحضر، وحدد تقسيم العمل ليس فقط على مستوى المهنة ولكن أيضاً في السياق الاجتماعي والدولي أيضاً، ويبرز ابن خلدون في مثال الحصول على الحبوب والألبسة والبناء، في أن تقسيم العمل هو السبب في خلق القيمة المضافة) (Al-Hamdi، 2006) اما ماركس فقد أدعى أنه أول من اكتشف هذا المفهوم بقوله: ( لقد كنت أول من كشف عن هذه الطبيعة المزدوجة للعمل المتجسد في السلع وأول من درسها بصورة نقدية(..) لنأخذ على سبيل المثال معطفاً و10 ياردات من القماش، ولنفرض أن قيمة السلعة الأولى تساوي ضعف قيمة السلعة الثانية(..) فمثلاً أن المعطف والقماش قيمتان استعماليتان تختلفان من حيث النوع، كذلك يختلف العمل الذي انتج كل منهما اختلافاً نوعياً، وهما الحياكة والخياطة، ولولا أن هذين الشئين هما قيمتان استعماليتان متفاوتتان من حيث النوع، ولولا أنهما منتجان من العمل النافع ومختلفان من حيث الكيف، لما أمكن لهما أن يواجه أحدهما الآخر كسلع) (ماركس، رأس المال، ج1، 1947، ص7-8)

**5- القيمة والأسعار والربح:** ميز ابن خلدون بين مفهوم القيمة ومفهوم الأسعار أو ثمن البضاعة، مضيفاً لقيمة البضاعة الربح بقوله: (إن قيمة الأشياء ليست قيمة العمل المبذول في صنعها على وجه التحقيق؛ بل تنضاف إليه زيادة في أثمانها هي ربح التاجر الذي يتجر بها. وإذا أنعمنا النظر في الأمر قليلاً، وجدنا أن الأشياء المصنوعة وغير المصنوعة بحاجة إلى من يشتريها ويحتفظ بها، في انتظار المشتري الراغب فيها، وهذا يقوم به التاجر الذي يشتريها من أجل المتاجرة بها، لا لأنه بحاجة إليها، بل ليحني ببيعها أرباحاً لنفسه. ولكي يحقق غايته، ينتظر عادة تحول الأسواق وهو يتمنى أن يكون هذا التحول سريعاً، ليحني أرباحه بسرعة) (ابن خلدون، المقدمة، 1960، ج3، ص930) يتقاطع معنى هذا النص إلى حد كبير مع المعنى الذي تحدث عنه آدم سميث في التمييز بين (السعر الطبيعي وسعر السوق) وعن (تقلبات الأسواق ودورها في ارتفاع أو انخفاض الاسعار عن قيمتها)، وتحدث سميث عن نوعين من السعر هما: (السعر الحقيقي والسعر الاسمي للسلعة، فالسعر الحقيقي هو قيمة العمل المبذول لإنتاج السلعة أما السعر الاسمي فهو ثمنها بالنقود) (سميث، 2007، ص72-86) وقد لاحظ هذا التقاطع في تمييز ابن خلدون للفرق بين القيمة والسعر، وتمييز آدم سميث بين السعر الاسمي والسعر باحثان من جامعة كزافييه في ولاية (لوزيانا) هما بارتكوس وكبير وخلصا إلى نتيجة؛ (انه لايمكن تفسير هذا التشابه سوى بإطلاع آدم سميث على "مقدمة" ابن خلدون) (Kabir Hassan، Bartkus، 2010)

**6- الذهب والفضة كمقياس للقيمة:** توقف ابن خلدون عند دور الذهب والفضة في التبادل، فبين أن هذين المعدنين مثل باقي المعادن ليس لهم قيمة بذاتها، إلا من خلال الأعمال الإنسانية وعملية التبادل إذ يقول: (فاعلم أن الأموال من الذهب والفضة والجواهر والأمتعة إنما هي معادن ومكاسب، مثل الحديد والنحاس والرصاص وسائر العقارات والمعادن، والعمران يظهرها بالأعمال الإنسانية، ويزيد فيها أو ينقصها، وما يوجد منها بأيدي الناس فهو متناقل متوارث.

وربما أنتقل من قطرٍ إلى قطرٍ ومن دولةٍ إلى أخرى بحسب أغراضه، والعمران الذي يستدعيه، (..) وإن الآلات والمكاسب والعمران يوفرها أو ينقصها، مع أن المعادن يدركها البلاء كما يدرك سائر الموجودات، ويسرع إلى اللؤلؤ والجوهر أعظم مما يسرع إلى غيره وكذا الذهب والفضة والنحاس والحديد والرصاص والقصدير، ينالها من البلاء والفناء. (ابن خلدون، المقدمة، 2001، ص 481) من المثير حقاً أن ماركس قدم فهماً مشابهاً عن دور الذهب والفضة كمقياس لقياس القيم الاقتصادية المختلفة في الجزء الأول من كتابه (رأس المال) ودورهما في دورة التبادل السلي (سلعة - نقد - سلعة) حيث بين أن (القيمة ليست في الذهب والفضة بذاتهما، بل بوظيفة هذين المعدنين التي اتخذهما الناس منذ القدم كمقياس للأثمان) (ماركس، 2013، ص 57-69) كما أن آدم سميث قبل ماركس، كان قد أفرد صفحات عديدة لإثبات أهمية ودور النقد من الذهب والفضة في قياس قيمة العمل، وبين أن (ثروة الأمة) ليست في اكتناز الذهب أو الفضة. وقد أجرى الباحثان بارتكوس وكبير حسن مقارنة بين نصوص ابن خلدون ونصوص آدم سميث حول (وظائف الذهب والفضة) جاء فيها: (إن سميث إذ يقوم بالتمييز المثير للجدل "لفترة الزمنية" بينه وبين ابن خلدون حول الثروة النقدية من "مخزونات الذهب والفضة" والثروة الحقيقية لبلد ما، ودعوة سميث إلى "إقامة نظام للتخصص الدولي في ميدان التجارة الدولية، بما يخدم مصالح الدول ويدعم في نهاية المطاف ثروة الأمم بأسرها. "فإن فكرة آدم سميث أن "ثروة أي بلد لا تكمن في مخزونها من المعادن الثمينة" كانت فكرة جديدة إلى حد ما في القرن الثامن عشر، لكنها لم تكن غير مسبوقة حين تحدث عنها ابن خلدون قبل أربعين عاماً بفصل عنوانه "في ابتغاء الأموال من الدفائن والكنوز ليس بمعاش طبيعي" حيث بين ابن خلدون، أن اعتقاد عامة الناس أن ازدهار بعض الشعوب هو نتيجة لامتلاك كميات أكبر من الذهب والفضة في بلدهم، مقارنة ببلدان أخرى أو أن الثروة تكمن في الوصول إلى كنوز وذهب الأمم القديمة، هذا ليس صحيحاً مطلقاً فالحضارة الكبيرة لا تقاس بثروتها بما لديها من الذهب والفضة، بل في تحقيقها أرباحاً كبيرة بسبب كثرة الأعمال وازدهار العمران) (Kabar Hassan، Bartkus، 16th April 2010)

**7- قانون العرض والطلب:** قد ابن خلدون شرحاً سهلاً لمفاهيم العرض والطلب، مبيناً أن اختلاف الأسعار بين المدن ليس فقط اختلاف قيمة العمل المبذول في إنتاج البضائع أو صنعها، بل باختلاف درجة التطور أو العمران وازدهار سكانه. لكن هذا السبب ليس الوحيد؛ بل إن وجود الفائض من السلع يؤدي لانخفاض الأسعار ففي مثاله عن تخزين الأقوات في الأمصار الصغيرة بقوله: (وكلُّ متخذ لقوته تفضل عنه وعن أهل بيته فضلة كبيرة تسد حاجة كثيرين من أهل ذلك المصر؛ فتفضل الأقوات على أهل المصر من غير شك؛ فترخص أسعارها في الغالب؛ إلا ما يصيبها في بعض السنين من الآفات السماوية. ولولا احتكار الناس لها لما يتوقع من تلك الآفات لبذلت دون ثمن أو عوض؛ لكثرتها بكثرة العمران) (ابن خلدون، مقدمة ابن خلدون ج3، 1960، ص 864) وهذا ما يسمى زيادة العرض في السوق، الذي يؤدي لانخفاض الأسعار، كما فسر ابن خلدون سبب ارتفاع الأسعار في حاجات الترف الكمالية بسبب زيادة الطلب عليها في الأمصار المستبحرة في العمران، التي تكون فيها القوة الشرائية كبيرة والدخل الفردي مرتفعاً بقوله: (ثم إن المصر إذا كان مستبحراً موفور العمران، كثير حاجات الترف، توافرت حينئذ الدواعي على طلب تلك المرافق والاستكثار منها؛ كل بحسب حاله؛ فيقصر الموجود منها عن الحاجات قصوراً بالغاً؛ ويكثر المستامون لها؛ وهي قليلة في نفسها؛ فتزدحم أهل الأغراض؛ ويبدل أهل الترف والرفه أثمانها بإسراف في الغلاء؛ لحاجتهم إليها أكثر من غيرهم؛ فيقع فيها الغلاء، ولكن الأمر في الأمصار الصغيرة القليلة السكان على خلاف ذلك تماماً؛ إذ تكون الحاجات الكمالية فيها رخيصة لقلّة طلابها) (ابن خلدون، مقدمة ابن خلدون ج3، 1960، ص 865) هذا التوضيح يبدو مهماً إذا ما علمنا أن قانون (العرض والطلب) في (الاقتصاد السياسي) هو قانون أساسي لفهم آلية اقتصاد السوق الحر، وديناميكية الأسعار الناجمة عن التنافس في فهم معدلات الربح.

**8- الضرائب والأسعار:** يُعد موضوع العلاقة بين حجم الضرائب التي تفرضها الدولة على المنتجات وبين الرواج أو الكساد الاقتصادي من أكثر المسائل التي أثارت جدلاً بين المذاهب الاقتصادية الحديثة. وقد أخذت هذه المسألة حيزاً مهماً من اهتمام آدم سميث فوضع أربعة مبادئ لنظريته في الضرائب هي: (أولاً: يجب على الناس أن يساهموا بمقدار يتناسب مع الدخل الذي يتمتعون به في ظل أمن الحماية الحكومية. ثانياً: يجب أن تكون الضرائب محدّدة، لا أن تعتمد على قرارات اعتباطية يصدرها مسئولو الضرائب. ثالثاً: يجب ألا تكون الضريبة مرهقة على نحو يستعصي على الدفع. رابعاً: يجب أن يكون للضرائب أقل قدر ممكن من التأثيرات الجانبية، أي أن تكون جبايتها ذات تكلفة قليلة، وألا تؤدي إلى إعاقة الصناعة والمشروعات، وألا تكون مرهقة إلى حدٍّ يشجّع على التهريب منها باستخدام تهريب البضائع وغيره،) (Smith، 1937، P.827) لكن كيف فهم ابن خلدون هذه العلاقة؟ وكيف بين أثر الضرائب وحجمها في رواج الأسواق أو خرابها، فالأسعار برأيه تتأثر بما تفرضه الدولة من ضرائب ومكوس عليها؛ فلكي تقوم الدولة بوظائفها المختلفة، لا بد لها

من المال؛ والمصدر الرئيسي للمال هو الجباية وما يتعلق بها من الزوائج، ففي الفصل الثامن والثلاثون من المقدمة يقول: (اعلم أن الجباية أول الدولة تكون قليلة الزوائج كثيرة الجملة، وآخر الدولة تكون كثيرة الزوائج قليلة الجملة ..) وإذا قلت الزوائج والوظائف على الرعايا نشطوا للعمل ورغبوا فيه، فيكثر الاعتمار ويتزايد محصول الغتباط بقلة المغرم، وإذا كثر الاعتمار كثر أعداد تلك الوظائف والزوائج، فكثرت الجباية التي هي جملتها ..) فإذا استمرت الدولة واتصلت، وتعاقب ملوكها واحداً بعد واحد ..) وتكثرت عوائدهم وحوائجهم بسبب ما انغمسوا فيه من النعيم والترف، فيكثرون الوظائف الزوائج حينئذ على الرعايا ..) ويزيدون في كل وظيفة ووزيعة مقداراً عظيماً لتكثر لهم الجباية، ويضعون المكوس على المبيعات وفي الأبواب، ثم تتدرج الزيادات فيها بمقدار بعد مقدار لتدرج عوائد الدولة في الترف وكثرة الحاجات والإنفاق بسببه، حتى تثقل المغارم على الرعايا وتنهضم وتصير عادة مفروضة ..) ثم تزيد إلى الخروج عن حد الاعتدال، فتذهب غبطة الرعايا في الاعتمار لذهاب الأمل من نفوسهم بقلة النفع، ..) فتتقص جملة الجباية حينئذ بنقصان تلك الزوائج منها. وربما يزيدون في مقدار الوظائف إذا رأوا ذلك النقص في الجباية ويحسبونه جبراً لما نقص، حتى تنتهي كل وظيفة ووزيعة إلى غاية ليس وراءها نفع ولا فائدة، لكثرة الإنفاق حينئذ في الاعتمار وكثرة المغارم وعدم وفاء الفائدة المرجوة به. فلا تزال الجملة في نقص ومقدار الزوائج والوظائف في زيادة لما يعتقدونه من جبر الجملة بها، إلى أن ينتقص العمران بذهاب الآمال من الاعتمار ويعود وبال ذلك على الدولة لأن فائدة الاعتمار عائدة إليها. وإذا فهمت ذلك علمت أن أقوى الأسباب في الاعتمار تقليل مقدار الوظائف على المعتمرين ما أمكن، فبذلك تنبسط النفوس إليه لثقتها بإدراك المنفعة فيه) (ابن خلدون، المقدمة، 2001، ص 344-346). ربما كانت مفاهيم الزوائج (الضرائب) والوظائف (ابواب الجباية) غير مألوفة بالنسبة لنا، لكن هذا التوضيح في هذا النص جاء لبيان أثر الضرائب المرتفعة على العمران أو ما نطلق عليه النمو الاقتصادي، في وقت لم يكن هناك تطور رأسمالي بعد، ولم يشهد ابن خلدون التنافس بين أنصار (الليبرالية الجديدة) ودعوتهم لتخفيض الضرائب، وبين أنصار النظرية الكينزية في ضرورة تدخل الدولة وفرض الضرائب التصاعدية، ولم يكن يخطر ببالي أنه سيأتي يوم وستجد أفكاره عن الضرائب رواجاً بين أنصار (الليبرالية الجديدة) في مطلع ثمانينات القرن العشرين، وبين الزعماء السياسيين في الولايات المتحدة وعلى رأسهم رونالد ريغان، فكان الاقتصادي الأمريكي الشهير ارثور لافر (Arthur Laffer) قد استفاد من مقولات ابن خلدون ليبرهن على صحة نظريته، واعترف لافر بأن (أول من لاحظ بأن خفض الضرائب من شأنه أن يساهم في خلق النمو الاقتصادي، ويمكنه توليد إيرادات ضريبية جديدة، كان بلا شك هو ابن خلدون) (OLÁH، JUNE 11، 2017، <https://he Amazing Arab Scholar Who Beat Adam Smith>) فقد صمم لافر منحىً بيانياً شهيراً عُرف باسم (منحنى لافر) لشرح العلاقة الرياضية بين حجم الضرائب ودخل الدولة، والإشارة إلى العلاقة الإيجابية بين خفض الضرائب وتحفيز النمو الاقتصادي وزيادة إيرادات الدولة، وتحدث عن العتبة الحرجة في رفع الضرائب، التي تؤدي لانخفاض الإيرادات الحكومية بسبب نقص الأعمال، ودخول البلاد في أزمة اقتصادية (Laffer and Marc A. Miles 1982، PP.157-158) هذا الأمر أيضاً دعى الرئيس الأمريكي (رونالد ريغان) في برنامجه الانتخابي للترويج إلى (الليبرالية الجديدة) للقول (لدينا مشتركين مع آرثر لافر وهو ابن خلدون) وكان ريغان قد ذكر ابن خلدون مرتين (في 2 سبتمبر وفي 1 أكتوبر عام 1981م) وكما هو مدون في ارشيف الرئاسة الأمريكية فإن الرئيس جون كينيدي استشهد أيضاً برأي ابن خلدون عدة مرات (President Reagan، 1981، PP.745، 871)

**9- العلاقة بين حجم السكان وحجم الطلب في السوق على السلع الضرورية والكمالية:** يصيغ ابن خلدون مبادئ حول علاقة حجم السكان في المجتمع الحضري بحجم الأعمال، وعن العلاقة بين كثرة الأعمال وارتفاع الدخل أو القوة الشرائية عند السكان وارتفاع حجم الطلب الكلي في السوق الاستهلاكي على السلع الغذائية والكمالية، فإن قلة الرزق أو كثرته إنما يكونان بقلة الأعمال الإنسانية أو كثرتها. فالأمصار ذات السكان القلائل يكون الرزق فيها قليلاً، لقلّة الأعمال الإنسانية فيها؛ وأن الأمصار ذات السكان الكثر يكثر فيها، لكثرة الأعمال الإنسانية فيها، فعلى قدر العمران في مصر من الأمصار تكون سعة العيش ورفاهيته، ففي الفصل الثاني عشر من (المقدمة) حول أسعاراً لمدن يقول ابن خلدون: (إعلم أن الأسواق كلها تشتمل على حاجات الناس، فمنها الضروري وهي الأقوات ..) ومنها الحاجي والكمالي ..) فإذا استبحر المصر وكثر ساكنه، رخصت أسعار الضروري من القوت وغلّت أسعار الكمالي ..) وإذا قل ساكن المصر وضعف عمرانته، كان الأمر بالعكس من ذلك. ثم إن المصر إذا كان مستبحراً، موفور العمران كثير حاجات الترف، توفرت حينئذ الدواعي على طلب تلك المرافق والاستكثار منها كل بحسب حاله) (ابن خلدون، 2001، ص 453-454) ويفسر ابن خلدون سبب الغلاء في الأمصار الموفورة العمران بقوله: (وأما الصنائع والأعمال أيضاً في الأمصار الموفورة العمران، فسبب الغلاء فيه أمور ثلاثة: الأول كثرة الحاجة لمكان الترف في المصر بكثرة عمرانته، والثاني اعتزاز أهل الأعمال بخدمتهم وامتهان أنفسهم، لسهولة المعاش في المدينة بكثرة أقواتها، والثالث كثرة المترفين وكثرة حاجاتهم إلى امتهان غيرهم، وإلى

استعمال الصُّنَاع في مهنتهم، فيبدلون في ذلك أهل الأعمال أكثر من قيمة أعمالهم مزاحمة ومنافسة في الاستئثار بها، فيعزز العمال والصناع وأهل الحرف، وتغلو أعمالهم، وتكثر نفقات أهل المصر في ذلك. وأما الأمصار الصغيرة، القليلة السكان فأقواتهم قليلة لقلّة العمل فيها، وما يتوقعونه لصغر مصرهم من عدم القوت، فيتمسكون بما يحصل منه في أيديهم ويحتكرونه، فيعز وجوده لديهم، ويغلو ثمنه على مستامه. وأما مرافقهم فلا تدعو إليها أيضاً حاجة لقلّة السكان وضعف الأحوال فلا تنفق لديهم سوقه فيختص بالرخص في سعره (ابن خلدون، 2001، ص455).

لقد عقب العويبي على هذه النصوص بالقول: (يُعد ابن خلدون أول من أسس لنواة "نظرية الطلب الحديثة" التي طورها توماس روبرت مالتوس وألفريد مارشال وجون هيكس وآخرين. نظرًا لأن زيادة الطلب على السلع تؤدي لزيادة الإنفاق الاستهلاكي، فتحدث الزيادة في السعر والكمية المباعة معاً. وبالمثل، إذا انخفض الطلب على سلعة معينة، تنخفض مبيعاتها وبالتالي ينخفض سعرها. وكما هو معروف، فإن (نظرية الأسعار الحديثة) تنص على أن التكلفة هي العمود الفقري لنظرية العرض، هكذا يكمن القول أن ابن خلدون كان أول من درس بالتحليل دور تكلفة الإنتاج على العرض والأسعار، وعوامل أخرى تؤثر على سعر السلع أو الخدمات، وهي درجة الثراء وازدهار المناطق. حيث يزداد الطلب الكلي مع زيادة عدد السكان، واكتشف ابن خلدون علاقة المساواة بين الدخل والنفقات في كل مدينة، فإذا كان الدخل كبيراً، يكون الإنفاق كبيراً، والعكس صحيح، وإذا كان كل من الدخل والنفقات كبيراً، تزداد رفاهية السكان وتنمو المدينة) (Oweiss، 1988، <https://faculty.georgetown.edu/imo3/ibn.htm>)، ( وذهب عويس إلى أن العلاقة الوظيفية المباشرة بين الدخل والاستهلاك، كما عرضها ابن خلدون، هي التي مهدت الطريق لنظرية (وظيفة الاستهلاك) (Friedman، 1957) التي تُعد حجر الزاوية في النظرية الاقتصادية الكينزية. كما عقب عبدول سوفي في مقالة له بعنوان (إعادة النظر في فكر ابن خلدون الاقتصادي) على هذا الموضوع بالقول (وغني عن البيان أن إيضاح ابن خلدون لهذه العلاقة بين حجم الضرائب والسكان ورواج الأسواق، قد استدعت الاقتصاد الأمريكي لافر إلى اقتباس نصوص طويلة من مقدمة ابن خلدون حول تأثير حجم المدن وعدد السكان على العرض والطلب، للبرهنة على صحة نظريته الضريبية) (Soofi، 1995، pp. 387-404).

**10-العوامل المؤثرة في الربح وأسباب كساد الأسواق:** استخدم ابن خلدون مفهوم (تحول الأسواق) بمعنى الرواج للأسعار وتحسن الطلب الكلي على السلع، ومن المعلوم أن هناك مدرسة اقتصادية أمريكية قائمة بذاتها تقوم فكرتها على نظرية الطلب، فقد شرح يشرح ابن خلدون فكرته للقارئ بأن التاجر يرغب بالربح ويضطر إلى تخزين السلع حتى ترتفع الأسعار ليحصل على الربح، لكنه لا يستطيع تخزينها فترة طويلة فيقول: (اعلم أن التجارة محاولة الكسب بتنمية المال، بشراء السلع بالرخص، وبيعها بالغلاء، أي ما كانت السلعة، من دقيق أو زرع أو حيوان أو قماش. وذلك القدر النامي يسمى ربحاً. فالمحاول لذلك الربح: أما أن يخترن السلعة ويتحين بها حوالة الأسواق من الرخص إلى الغلاء، فيعظم ربحه، وأما بأن ينقله إلى بلد آخر تنفق فيه تلك السلعة أكثر من بلده الذي اشتراها فيه، فيعظم ربحه. ولذلك قال بعض الشيوخ من التجار، لطالب الكشف عن حقيقة التجارة: أنا أعلمها لك في كلمتين: اشتراء الرخيص وبيع الغالي) وبين ابن خلدون أن معدل الربح يتعلق بحجم رأس المال التجاري فقال (هذا الربح بالنسبة إلى أصل المال نزر يسير، لأن المال أن كان كثيراً عظم الربح، لأن القليل في الكثير) كما بين حجم الطلب على السلع حسب شرائح الدخل في المجتمع والقوة الشرائية فقال (التاجر البصير بالتجارة، لا ينقل من السلع، إلا ما تعم الحاجة إليه، من الغني والفقير والسلطان والسوقة، إذ في ذلك نفاق سلعته (..) وكذلك إذا نقل السلعة المحتاج إليها فإنما ينقل الوسط من صنفها، فإن الغالي من كل صنف من السلع إنما يختص به أهل الثروة وحاشية الدولة، وهم الأقل. وإنما يكون الناس أسوأ في الحاجة إلى الوسط من كل صنف، فليتحرك ذلك جهده، ففيه نفاق سلعته أو كسادها وكذلك نقل السلع إلى البلد البعيد المسافة (..) يكون أكثر فائدةً للتجار وأعظم أرباحاً وأكفل بحوالة الأسواق. لأن السلع المنقولة حينئذ تكون قليلة معوزة، لبعدها مكانها أو شدة الغرر في طريقها، فيقل حاملوها ويعز وجودها وإذا قلت وعزت غلت أثمانها. وأما إذا كان البلد قريب المسافة، والطريق سابل بالأمن، فإنه حينئذ يكثر ناقلوها، فتكثر وترخص أثمانها) (ابن خلدون، المقدمة، 2001، ص495-497) بعد تحديد ابن خلدون إلى العوامل المؤثرة في أرباح التجارة، ينتقل للحديث عن أسباب كساد الأسواق بسبب دوام انخفاض الاسعار أو الاحتكار فقال: (فإذا استديم الرخص في سلعة، أو عرض من مأكول أو ملبوس أو متمول على الجملة، ولم يحصل للتاجر حوالة الأسواق فيه فسد الربح والنماء بطول تلك المدة، وكسدت سوق ذلك الصنف، ولم يحصل للتاجر إلا على العناد، فقعد التجار عن السعي فيها وفسدت رؤوس أموالهم في شراء البضائع والسلع وادخارها) ويشرح أثر الاحتكار في دورة الاقتصاد وكساد الأسعار بقوله: (أن احتكار الزرع لتحين أوقات الغلاء مشؤم. وأنه يعود على فائدته بالتلف والخسران واعتبر ذلك أولاً بالزرع، فإنه إذا استديم رخصه كيف تفسد أحوال المحترفين به، بسائر أطواره، من الفلاح

والزراعة لقلّة الربح فيه، وتفسد أحوالهم ويصبرون إلى الفقر والخصاصة. ويتبع ذلك فساد حال المحترفين أيضاً بالطحن والخبز، وسائر ما يتعلق بالزراعة من الحرف من لدن زراعته إلى صيرورته مأكولاً. وكذا يفسد حال الجنّد، إذا كانت أرزاقهم من السلطان عند أهل الفلح زرعاً، فإنها تقل جبايتهم من ذلك، ويعجزون عن إقامة الجندية التي هم بسببها ويرتقون من السلطان عليها، ويقطع عنهم الرزق، فتفسد أحوالهم (..) وكذا حال الملبوسات إذا استدّيم فيها الرخص أيضاً. فإذا الرخص المفرط مجحف بمعاش المحترفين بذلك الصنف الرخيص، وكذا الغلاء المفرط أيضاً وربما يكون في النادر سبباً لنماء المال بسبب احتكاره وعظم فائدته. وإنما معاش الناس وكسبهم في التوسط من ذلك وسرعة حوالة الأسواق، ولهذا كان السعر المعتدل هو المؤدي إلى حوالة "رواج" الأسواق ورواج البضائع (..) ولا يقف الفساد عند هذا الحد؛ بل إنه يتعدى أهل الحرف المتعددة جميعاً، وإلى الجنّد أنفسهم؛ بسبب قلة الجباية، وسوء أحوال (الدولة) (ابن خلدون، 2001، ص499)

هكذا حلل ابن خلدون بوقت مبكر نسبياً أسباب الكساد الاقتصادي في الأسواق وتأثيره في دورة الحياة الاقتصادية، وقد عقب دانيال أولاه على تحليل ابن خلدون للأسواق بقوله: قام ابن خلدون بتحليل الأسواق التي تنشأ على أساس تقسيم العمل، وفحص قوى السوق بطريقة تعليمية بسيطة، تشبه إلى حد بعيد طريقة ألفريد مارشال، ففي حين تم اختراع تحليل نظرية العرض والطلب في القرن التاسع عشر؛ فإن الباحث الإسلامي أيضاً بحث علاقة الطلب والعرض بوقت مبكر، واستشهد أولاه بفقرات مطولة من مقالة بولاكيا، التي قدمت أفكار ابن خلدون الاقتصادية بطريقة منهجية ومنظمة، وفسرت كيف توصل خلدون إلى استنتاجات اقتصادية هامة حول نظريات (الإنتاج، القيمة، المال والأسعار، التوزيع) وأفكاره النظرية عن العلاقة بين (السكان والتمويل العام) ونظمتها في نموذج متماسك للغاية، وبينت علاقتها بالنظرية الاقتصادية الحديثة (OLÁH، JUNE 11، 2017، [https:// he Amazing Arab Scholar Who Beat Adam Smith](https://he Amazing Arab Scholar Who Beat Adam Smith)) حيث تقول: (لقد شرع ابن خلدون في كتابة تاريخ للعالم وكانت نظريته للمفاهيم الاقتصادية مرتبطة بمفاهيم التاريخ وعلم الاجتماع ولكن بلا شك كانت نظرياته الاقتصادية متماسكة إلى حد كبير، وبلا شك في أن هذه الأفكار لا تزال ذات صلة بالنظرية الاقتصادية الحديثة وتطور تاريخ الفكر الاقتصادي. فقد أخذ ابن خلدون بعين الاعتبار دور المخزونات وتجارة البضائع وتأثيرها بثلاثة عوامل في اقتصاد السوق هي: "الإنتاج والتجارة والدولة"، وشملت نظريته في الأسعار ثلاثة عوامل هي: "الأجور والأرباح والضرائب" (Boulakia، 1971، 1105-1118). ومن جانب آخر تمّن مساهمة ابن خلدون هذه في تحليل الأسواق الاقتصادي إبراهيم عويس من جامعة جورج تاون الأمريكية بالقول: (يجب أن نضع مساهمة ابن خلدون الكبيرة في الاقتصاد في تاريخ الفكر الاقتصادي باعتباره رائداً رئيسياً إن لم يكن "أبو" الاقتصاد، وهو اللقب الذي تم منحه لآدم سميث، الذي تم نشر أعماله العظيمة حوالي ثلاثمائة وبعد سبعين سنة من وفاة ابن خلدون. فلم يكن ابن خلدون أول من أسس ووضع البذور الأساسية للاقتصاد الكلاسيكي، سواء في الإنتاج أو العرض أو التكلفة فحسب، بل كان أيضاً رائداً في نظرية الاستهلاك والطلب والمنفعة، وهي الركائز الأساسية للنظرية الاقتصادية الحديثة. وفي نفس الوقت قام ابن خلدون بتحليل سوق السلع واليد العاملة والأراضي، وبهذا المنهج المنظم استطاع ابن خلدون ابتكار نظرية "القيمة في العمل" مما يجعل هذا المفكر في العالم الإسلامي، متقدماً على الفكر الماركسي أو الكلاسيكي في فكرته "أن القيمة المنتجة تساوي صفرًا إذا كان دخل العمل صفرًا" ويبدو ذلك استنتاجاً كلاسيكياً مدهشاً ومتقدماً بفارق كبير عن عصره، لكن المنهجية التي تقف وراء هذا الاستنتاج هي أصيلة حقاً، إذ يتناول الأسئلة التي تبدو ليس لها حل حتى في القرن الحادي والعشرين، ومن غير المعروف على وجه اليقين أن آدم سميث أو أي باحث كلاسيكي آخر لم يستلهموا أفكاراً من عمل خلدون عند تطوير نظرياتهم الخاصة) (Oweiss، 1988، <https://faculty.georgetown.edu/imo3/ibn.htm>)، كما لفت العويس الانتباه إلى أن الاقتصادي الأمريكي الشهير (جوزيف شومبيتر) كان قد اطلع على مقدمة ابن خلدون في الأشهر الأخيرة من حياته، ورغم إشادته بآدم سميث فإنه أشار إلى ابن خلدون بقوله: أنا شخصياً لا أتفق مع من يرى أن "آدم سميث" هو أبو الاقتصاد الحديث، فعلى الرغم من اعتقادي بأنه أحد الفلاسفة العظماء الذي ساهموا بشكل كبير في الاقتصاد، إلا أن أطروحته كانت عبارة عن شرح بليغ وعرض جديد ومبسط لأفكار اقتصادية سابقا) (Schumpeter، 1954، pp. 185-94، 474)

**11-الدورة الاقتصادية للحضارة ودور الترف في سقوطها:** إن الحديث عن دور الترف في سقوط الحضارات موضوع أصيل ومبتكر عند ابن خلدون، فقد بين رؤيته التاريخية لدور العامل الاقتصادي في لدورة الحضارية من الصعود إلى السقوط، بالانتقال من العمران البدوي إلى العمران الحضري، الذي يبلغ أوجه تطوره بالترف وزيادة نفقات في الدولة، التي تؤدي لارتفاع الأسعار والضرائب أو الوزائع، وارتفاع ما معدلات (التضخم) المؤذنة بخراب الأعمال وانخفاض الجباية، ودخول الحضارة (المدنية) في أزمة اقتصادية خانقة تنتهي بسقوطها فيقول: (اعلم أن الدولة تكون في أولها

بدوية كما قلنا؛ فتكون قليلة الحاجات، لعدم الترف عوائده؛ فيكون خرجها وإنفاقها قليلاً؛ فيكون في الجباية حينئذ وفاء بأزيد منها؛ بل يفضل منها كثرة عن حاجاتهم. ثم لا تلبث أن تأخذ بيد الحضارة في الترف وعوائدها، وتجري على نهج الدول السابقة قبلها؛ فيكثر لذلك خراج أهل الدولة، ويكثر خراج السلطان خصوصاً كثرة بالغة؛ بنفقته في خاصته، وكثرة عطائه؛ ولا تفي بذلك الجباية، فتحتمل الدولة إلى الزيادة في الجباية، لما تحتاج إليه الحامية من العطاء، والسلطان من النفقة؛ فيزيد من مقدار الوظائف والوزائع أولاً، كما قلناه؛ ثم يزيد الخرج والحاجات والتدرج في عوائد الترف وفي العطاء للحامية؛ ويدرك الدولة الهرم، وتضعف عصابتها عن جباية الأموال من الأعمال القاصية؛ فتقل الجباية وتكثر العوائد؛ ويكثر بكثرتها رزق الجند وعطاؤهم، فيستحدث صاحب الدولة أنواعاً من الجباية يضربها على البياعات، ويفرض لها قدرًا معلومًا على الأثمان في الأسواق، وعلى أعيان السلع في أموال المدينة. وهو مع هذا مضطر لذلك، بما دعاه إليه ترف الناس من كثرة العطاء مع زيادة الجيوش والحامية. وربما يزيد ذلك في أواخر الدولة زيادة بالغة؛ فتكسد الأسواق لفساد الآمال، ويؤذن ذلك باختلال العمران، ويعود على الدولة؛ ولا يزال ذلك يتزايد إلى أن تضمحل (ابن خلدون، 2001، ص353-354) ومن منظور آخر لانهايار الحضارة يرى ابن خلدون أن ميل الحضارة الشديد للترف وهدر الموارد والتفنن في وجوه الاستهلاك والانتقال إلى مزيد من الترف، يؤدي فساد الأخلاق والقيم والميل إلى طاعة الشهوات وإشباع حاجات الجسد وهو توصيف ينطبق على الحضارة الغربية الحديثة، مما يؤذن بفساد الأخلاق والقيم الذي يفضي إلى سقوط الحضارة إذ يقول: (وذلك أن الترف والنعمة إذا حصل لأهل العمران، دعاهم بطبعه إلى مذاهب الحضارة والتخلق بعوائدها. والحضارة، كما علمت، هي التفنن في الترف واستجادة أحواله، والكلف بالصنائع التي تؤنق من أصنافه وسائر فنونه، كالصنائع المهيئة للمطابخ أو الملابس أو المباني أو الفرش أو الآتية، ولسائر أحوال المنزل. وإذا بلغ التأق في هذه الأحوال المنزلية الغاية تبعه طاعة الشهوات، فتتلون النفس من تلك العوائد بألوان كثيرة، لا يستقيم حالها معها في دينها ولا دنياها) كما أن الترف الزائد، يؤدي إلى لارتفاع الأسعار والغلاء، مما يدفعها إلى زيادة الضرائب والمكوس، الذي يؤدي لخراب الأعمال وزيادة عدد الفقراء، والدخول في أزمة اقتصادية، ويزداد الفساد في الدولة، الذي يكون مؤذناً بهرم الحضارة وانهارها فيقول: (وبيانه أن المصير بالتفنن في الحضارة تعظم نفقات أهله، والحضارة تتفاوت بتفاوت العمران، فمتى كان العمران أكثر كانت الحضارة أكمل. وقد كنا قدما أن المصير الكثير العمران يختص بالغلاء في أسواقه وأسعار حاجاته. ثم تزيدها المكوس غلاءً لأن كمال الحضارة إنما تكون عند نهاية الدولة في استفحالها، وهو زمن وضع المكوس في الدول لكثرة خرجها حينئذ كما تقدم. والمكوس تعود على البياعات بالغلاء، لأن السوق والتجار كلهم، يحسبون على سلهم وبضائهم جميع ما ينفقونه حتى في مؤنة أنفسهم، فيكون المكس لذلك داخلًا في قيم المبيعات وأثمانها. فتعظم نفقات أهل الحضارة وتخرج عن القصد إلى الإسراف. ولا يجدون وليجئة عن ذلك لما ملكهم من أثر العوائد وطاعتها، وتذهب مكاسهم كلها في النفقات، ويتتابعون في الإملاق والخصاصة، ويغلب عليهم الفقر ويقل المستامون للبضائع، فتكسد الأسواق وتفسد حال المدينة. ومن هنا كانت غاية العمران هي الحضارة؛ وكانت غاية الحضارة هي الترف. بيد أن الترف لا يلبث أن ينتهي إلى الفساد؛ إذ إنه لا يكاد يبلغ غايته، حتى ينقلب إلى إفساد. وعندئذ تأخذ الحضارة بالهرم وتذوي؛ ويهرم العمران معها ويذوي شأنها في ذلك شأن الحيوان في اعمارها الطبيعية؛ إذ إن للحضارة والعمران أعماراً كما للحيوان) (ابن خلدون، المقدمة، 2001، ص465-468) غني عن البيان أن ابن خلدون حين يتحدث عن دور العامل الاقتصادي في دورة الحضارة من الصعود إلى الانهيار، لم يهمل دور العامل السياسي، الذي أفرد له فصلاً في الحديث عن (العصبية) وأطوار الدولة وأعمارها منذ نشأتها حتى سقوطها، وقد يكون مفيداً التذكير بأشهر من درس هذا الموضوع في الفكر الغربي وهو أرنولد توينبي الذي نوه في المجلد السادس من كتابه (دراسة في التاريخ) إلى عبقرية ابن خلدون الفذة، وذكر أن من نواقص المقدمة، أنها لاتنطبق كثيراً أو أغفلت المجتمعات الغربية وقال (ابن خلدون أدرك وتصور وأنشأ فلسفة في التاريخ هي أعظم عمل من نوعه ابتكره عقل في أي زمان أو أي مكان) (الحصري، 1967، ص260) ومن المعروف أن توينبي في دراسته عن التاريخ أحصى عدد الحضارات التي عرفتها البشرية، ودور الحضارة الغربية في انقراض عدد كبير منها، ونظر للحضارات بمنظور الكيانات المجتمعية الكبيرة الحجم، التي تتميز بالأصالة الدينية والوحدة الاجتماعية والسياسية، وربما تأثر توينبي بنظرية ابن خلدون عن أطوار الدولة، فحدد تعاقب الحضارات في ثلاثة أجيال: حضارات الجيل الأول جيل ما قبل الولادة، وحضارات الجيل الثاني جيل التكوين والنمو والنضج والدولة الشاملة، وحضارات الجيل الثالث جيل الانحطاط والزوال)

(Toynbee، Vol.1، 1948، p. 45) لكن توينبي ركز جل اهتمامه على الحضارة الغربية، فوجدها تتردى في أزمة خطيرة، سببها عبادة أوثان القومية والتقدم المادي والمال والسوق والإستعمار والعنف والحرب... إلخ فالمجتمعات الغربية أصبحت بدون عقيدة دينية، فالدول القومية مثل الكنائس الطائفية هي أوثان تجلب عبادتها الحرب لا السلام،

كما أصبح شعار الديمقراطية مجرد شعار من الدخان لإخفاء الصراع الحقيقي بين مبدأي الحرية والمساواة (تويني، القاهرة، 1994، ص 32-36) لقد غلب الطابع الفلسفي والتحليل السيكولوجي على منهجية توينبي في (دراسة التاريخ) والحضارات الإنسانية، مستخدماً مفاهيم التحدي والاستجابة؟ فقد ركز مثل شينغلر على التحليل الفلسفي تارة أو التحليل السيكولوجي، في حين اتسم تحليل ابن خلدون بالواقعية والموضوعية، بتحديد الأسباب الاقتصادية والسياسية والأخلاق والقيم ودورها في انحطاط الحضارات، وكان حديثه عن دور الترف في فساد المجتمعات ينطبق تماماً على حال الحضارة الغربية المتهالكة وعلى مجتمعاتنا الحاضرة، وهو موضوع يصلح لأن يكون عنواناً لمؤتمر دولي أو كتاب مستقل يشارك فيه عدد كبير من الباحثين في العلوم الإنسانية، في إعادة الاستفادة من منهجية ابن خلدون في فهم الحضارة الحديثة، والبحث عن حلول لأزمات المجتمعات الحاضرة وانغماسها بتقليد الحضارة الغربية.

### الخاتمة

مما لاشك فيه أن البحث في أفكار ابن خلدون الاقتصادية لا يُستنفد في سطور قليلة، ولقد حاولنا التركيز، على بعض منها ولا نَدعي الإحاطة بها بشكل كامل، وكان الهاجس من التركيز على هذه الأفكار، تعريف طلابنا وزملائنا في كليات العلوم الإنسانية وعلى نحو علم الاجتماع والاقتصاد، بأهمية العودة لقراءة أفكار (المقدمة) التي ما تزال تجد لها صدى لدى الباحثين في أرقى الجامعات الغربية، فقد أحصينا بعضها فوصلت لأكثر من 170 بحثاً أو مقالاً في ميادين فلسفة التاريخ والفلسفة وعلم الاجتماع وعلم الاقتصاد والتربية وعلم النفس والجغرافيا البشرية والتربية وفي نظرية المعرفة، ومن المهم التذكير أن ابن خلدون قد أثار اهتمام المؤرخين والباحثين في الجامعات التركية منذ عهد الدولة العثمانية فقد ذكر المستشرق العثماني هامر Hammer ، الذي أطلق على ابن خلدون في عام 1822 لقب (مونتسكيو العرب) أن هناك شغف على قراءة مقدمة ابن خلدون بين رجال الدولة العثمانية والأمراء والمثقفين والمترجمين، وكانت (المقدمة) تعنى باهتمام كبير ويتم قراءتها في البلاط العثماني وبين رجال الدولة، وكان مؤرخ الدولة العثمانية (عبد الرحمن شرف) قد اعتمد نظرية ابن خلدون في الدولة في كتابه (تاريخ الدولة العلية العثمانية) لدراسة مراحل تطور الدولة العثمانية (الحصري، ، ص620)

لقد برع ابن خلدون في ميادين متعددة في العلوم الإنسانية لخصها في فصول (المقدمة) ووضع معايير في المنهج العلمي لكتابة (التاريخ) ووضع قواعد علمية للمؤرخين، وكما وضع أسس المنهجية العلمية في علم العمران (علم الاجتماع)، وكان يعتمد في دراسته على الخبرة التي اكتسبها وعلى علوم عصره، لا على التأمل الفلسفي في دراسة موضوعه كما فعل علماء الاجتماع أو الاقتصاد الغربي، وفي حين أنه لا يجد حرج في توثيق معلوماته ونسبها لأصحابها الحقيقيين، فإن عدد من الاقتصاديين وعلماء الاجتماع الغربيين، كانوا يأخذون الأفكار عن غيرهم دون توثيق وينسبونها لأنفسهم، كما فعلوا مع ابن خلدون وغيره ممن سبقهم، ويستنفدون مئات الصفحات للبرهنة على فكرة واحدة، في حين يعبر ابن خلدون بلغة علمية سهلة ورصينة عن أشد الأفكار تعقيداً، ويربط الظاهرة الاقتصادية بأبعادها المختلفة بسهولة ويسر، وربما شرحنا بعض أفكاره بشيء من التبسيط للقارئ لكن كل فقرة من هذه الفقرات تستدعي مزيداً من التفكير والتأمل والشرح، لأن هذه الأفكار واقعية ومستمدة من التجارب التاريخية التي كان ابن خلدون مطلعاً عليها بشكل جيد، وتبقى هناك تساؤلات كثيرة بلا إجابة، كيف توصل ابن خلدون لهذه الأفكار بعبقريته الفذة في عصر كان مليء بالصراعات والتفكك؟! فقد عاصر سقوط الأندلس وانقسام المغرب لدويلات صغيرة متناحرة، وفي الشرق لم يكن الوضع أفضل حالاً في الدولة المملوكية وحروب المغول والتتار وسقوط بغداد ودمشق بأيديهم، وسيطرتهم على الأناضول والدولة السلجوقية، لكن على الرغم من الوضع السياسي المنهار للدول الإسلامية كان المجتمعات الإسلامية متطورة حضارياً، فكان هناك اهتمام كبير بالعلم، وكانت العلوم الإنسانية والفقهية متطورة في الأندلس والمغرب والعالم الإسلامي، وقد نهل منها ابن خلدون وألم بها ألاماً ملماً بارعاً ووظفها في (المقدمة). لكن كيف نستطيع الاستفادة الآن من فكر ابن خلدون في فهم مشكلات المجتمعات والدول العربية والإسلامية المجزأة والمشتتة؟، قد تكون تلك المحاولة لتسليط الضوء على الفكر الاقتصادي عند ابن خلدون، محاولة لفتح أبواب النقاش وإعادة قراءة التراث الفكري للعلماء المسلمين، والاستفادة من آرائهم في إعادة نهضة الأمة الإسلامية من جديد، بدلاً من اللهاث خلف الأفكار البراغماتية الغربية، التي لم تستطع تقديم سوى حلولاً آنية للتكيف مع المجتمع الرأسمالي الحديث.

## المصادر والمراجع

- ابن خلدون، عبد الرحمن، المقدمة، ضبط وتنسيق خليل شحادة ومراجعة سهيل زكار، ط2، دار الفكر: بيروت، 2001
- ابن خلدون، عبد الرحمن، مقدمة ابن خلدون، مهد لها ونشر الفصول وال فقرات الناقصة من طباعتها وحقق ووثبت كلماتها وشرح وعلق عليها وعمل فهرسها علي عبد الواحد وافي، لجنة البيان العربي، ج3، القاهرة، 1960
- تويني، ارنولد، دراسة للتاريخ، تلخيص فؤاد محمد شبل، مهرجان القراءة للجميع 94 مكتبة الاسرة، التراث الإنساني، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1994
- دوركهايم، أميل، تقسيم العمل الاجتماعي، ت. حافظ الجمالي، اللجنة اللبنانية للترجمة، الطبعة الثانية، بيروت، 1981
- الساعاتي، حسن، علم الاجتماع الخلدوني (قواعد المنهج)، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، الطبعة السادسة، 2006
- سميث، آدم، أبحاث حول طبيعة وأسباب ثروة الأمم (الطبعة الروسية) ترجمة مجموعة باحثين برئاسة تحرير: ف. نيزنوف، موسكو، 1962
- سميث، آدم، بحث في أسباب وطبيعة ثروة الأمم، ج1، ت: حسني زينة، معهد الدراسات الاستراتيجية، بغداد واربيل وبيروت، 2007
- الحصري، ساطع ابوخلدون، دراسات عن مقدمة ابن خلدون، الناشر: مكتبة الخانجي القاهرة-دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الثالثة، 1967
- شيخ الارض، تيسير، علم الاجتماع الاقتصادي عند ابن خلدون، مجلة التراث العربي، اتحاد الكتاب العرب، العدد (19)، السنة الخامسة، -دمشق، نيسان "أبريل" 1985
- ماركس، كارل، رأس المال، نقد الاقتصاد السياسي، عملية انتاج رأس المال، المجلد الأول، ترجمة: فالح عبد الجبار، دار الفارابي، بيروت، 2013
- ماركس، كارل، رأس المال، ج1، ترجمة راشد ابرواي، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1947
- مراد، محمد حلمي، أعمال مهرجان ابن خلدون، منشورات المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، 1962
- مغربي، عبد الغني، الفكر الاجتماعي عند ابن خلدون، ترجمة محمد الشريف الدالي حسين، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1988

## المراجع الأجنبية:

- Boulakia, J. D. C. 1971. "Ibn Khaldún: A Fourteenth-Century Economist", Journal of Political Economy, 79. No. 5
- De Slane, W.M.G. Prolegomenes historiques d Ibn Khadoun, 3 vol. Paris, 1862-
- Friedman, Cf. Milton, ( 1957), A Theory of Consumption Function, Princeton: Princeton University Press
- Hume, David, ( 1752), Political Discourses. Edinburg: Printed by R. Fleming for A. Kincaid
- Issawi, Charles ( 1950), An Arab Philosophy of History, Selections from the Prolegomena of Ibn Khaldun of Tunis (1332-1406), London: John Murray ,
- President Reagan quoted Ibn Khaldun twice, on September 2, 1981, and on October 1, the same year. See Public Papers of the Presidents of the United States, Ronald Reagan (Washington D.C.: U.S. Government Printing Office, 1981
- Say, S.de ( 1810), Extraits des Prolegomenes d Ibn Khaldoun in Relation de l Egypte par Abd-Allatif, medecin arabe de Bagdad; Paris
- Smith, Adam ( 1937), An Inquiry into the Nature and Causes of the Wealth of Nations, ed. by Edwin Cannan, New York: Random House
- Schumpeter, J.A. 1954. History of Economic Analysis. London: Allen & Unwin.
- Smith, Adam ( 2006) The Wealth of Nations, Atlantic Monthly Press, New York

-Soofi ,A. S. Economics of Ibn Khaldun: Revisited” ,History of Political conomy ,june ,1995 , vol. 27 ,issue 2

-Toynbee ,Arnold ,. Study of History ,London Oxford University Press ,1948. Vol ,1

:مراجع من الانترنت

-James ,R. BartkusKabir Hassan , ,M. ,Ibn Khaldun and Adam Smith: Contributions to Theory of Division of Labor and Modern Economic Thought ,Published on: 16th April 2010 imheritage.com/ibn-khaldun-and-adam-smith-contributions-to-theory-of-division-of-labor-and-modern-economic-thought/#ftn4.

-Al-Hamdi ,M. T.( 2006) ,“Ibn Khaldun: The Father of the Division of Labor”. Conference lecture in Madrid (<http://www.uned.es/congreso-ibn-khaldun/pdf/09%20Mohamed%20Alhamdi.pdf>; accessed: 14 May 2017)

<http://www.uned.es/congreso-ibn-khaldun/pdf/092Mohamed Alhamdi>.

-OLÁH ,DÁNIEL ,he Amazing Arab Scholar Who Beat Adam Smith by Half a Millennium Neoclassical economists created a false narrative of the history of economics. <https://economics.com/amazing-north-african-scholar-beat-adam-smith-half-millennium/> JUNE 11 , 2017 / PLANTHEALTHSOLUTIONS

-Oweiss ,I. M.( 1988). “Ibn Khaldún ,Father of Economics”. In Arab Civilization: Challenges and Responses ,Atiyeh ,G. N. New York: State University of New York Press. <https://faculty.georgetown.edu/imo3/ibn.htm>